2010

حال السعودية في الخمس سنوات الماضية

Saudi Arabia: A Status Report of the Last Five Years

July 2010

تقرير مشترك يصدر سنوياً عن

مركز قضايا الخليج للدراسات الإستراتيجية ـ لندن

معهد شؤون الخليج ـ واشنطن

. موجز تنفيذي.....
. حقوق الإنسان.....
. قمع المعارضة.....
. حكم الملك عبد الله.....
. إنعدام الديمقراطية.....
. النساء: أقل من بشر.....
. الفساد الرسمي.....
. مشكلة الفقر.....
. عمليات الإعدام العلنية.....
. حرية الإعلام والصحافة.....
. الإساءة للأطفال: زواج الصغار.....
. الإتجار بالبشر.....
. إنتهاك الحرية الدينية.....
. الشيعة.....
. الإسماعيلية الفاطمية.....
. المسلمون الصوفيون.....
. التكفير والردّة.....
. الإضطهاد الديني المتّصل بالإرهاب.....
. الكتب المدرسية السعودية.....
. خاتمة .....

موجز تنفيذي

تعتبر السعودية أكبر ملكية مطلقة في العالم، إذ تنصّ الفقرة ب من المادة 5 من النظام الأساسي للحكم الصادر في مارس 1992 على أن يكون الحكم محصوراً في أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية العام 1932. وتحظر الحكومة السعودية الأحزاب السياسية، أو أية آليات أخرى تسمح بمشاركة الشعب في العملية السياسية، ورسم السياسات العامة للبلاد.

ولطالما عبّرت منظمات حقوق الإنسان الدولية (مثل ميدل إيست ووتش، منظمة العفو الدولية..) عن قلقها من تزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان في السعودية. وبحسب تقارير حقوقية متعاقبة، فإن المملكة مازالت تعتبر "مصدر قلق خاص" في مجال الإضطهاد الديني، وتصنّف في مرتبة متقدّمة من بين أسوأ سجلات حقوق الإنسان الأساسية، خصوصاً في مجال الحرية الدينية، وحرية التعبير، والمشاركة في العملية السياسية، والاعتقال العشوائي، والتعذيب، وغياب المحاكمات العادلة والشفافة في ظل غياب آلية للتعبير عن المظالم بشكل علني. وتنتشر هذه الانتهاكات على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية، بما يتناقض مع معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

وتحتكر العائلة المالكة السلطة عن طريق تعيين أفرادها في مناصب سيادية واستراتيجية لناحية ترسيخ أركان الحكم المطلق. كما يسيطر الأمراء على الجيش وقوات الأمن التي يجري استعمالها من أجل قمع المعارضة الوطنية السلمية.

وبصورة إجمالية، تسيطر العائلة المالكة على الحياة السياسية بصورة كاملة، وتمنع تشكيل المنظمات الأهلية، حيث تعرّض عدد من المطالبين بتأسيس مؤسسات مجتمع مدني للمساءلة والإعتقال كما جرى في 16 آذار (مارس) 2004 حيث جرى اعتقال 11 ناشطاً إصلاحياً، وذلك بأمر من وزارة الداخلية، على خلفية المطالبة بتأسيس جمعية حقوقية أهلية.

إن النظام الإساسي للحكم الصادر بأمر ملكي في آذار (مارس) 1992، والذي جاء على خلفية مطالبات شعبية واسعة بوضع دستور لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين في البلاد، يفتقر إلى مواد واضحة وفاعلة يمكن الإعتماد عليها لضمان حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة.

كما أن غياب آليات المساءلة والمحاسبة يسمح للحكومة بالعمل وراء ستار من السريّة وتجنّب التدقيق العام. ويتمتع أفراد الأسرة المالكة بحصانة تجعلهم في مأمن من المساءلة والملاحقة القانونية، وهم معفيون رسمياً من القوانين التي يجري تطبيقها على المواطنين السعوديين.

رسم الملك عبد الله بن عبد العزيز بعناية صورته بوصفه شخصية إصلاحية منذ توليه الحكم عام 2005، ولكّن ما جرى بعد ذلك يكشف أنه فرض مزيداً من القيود على الحريات السياسية، وشنّ حملة قمعية على دعاة الإصلاح، وركّز السلطة في يد العائلة الحاكمة. وكان الملك قد أنشأ في عام 2007 ((هيئة البيعة)) بغرض تنظيم الخلافة في الحكم بين أمراء العائلة المالكة الكثر، ما جعل السلطة حكراً على عائلة آل سعود باعتبارها القوة السياسية الوحيدة في البلاد، وحرم مواطني البلاد من لعب أي دور في اختيار الملوك المستقبليين.

الإنتخابات الوحيدة في المملكة جرت عام 2005، وكانت لمجالس البلديات، إلا أن الانتخاب شمل نصف المقاعد فقط، وتمَّ تعيين النصف الآخر، كما تمّ حرمان النساء، اللاتي يشكلن ما يزيد قليلاً عن نصف السكان، من الترشيح والتصويت في تلك الإنتخابات. يضاف إلى ذلك، فإن جميع أفراد العائلة المالكة قاطعوا الانتخابات البلدية، حيث لم يشارك أي منهم في عمليات التصويت التي جرت في مناطق المملكة. وقد أجلت العائلة المالكة الإنتخابات البلدية عام 2009 لمدة عامين بذرائع دراسة التجربة، ولم تعد بمشاركة النساء فيها.

ويحرم النظام السعودي الشعب من حق تغيير أو تعديل النظام السياسي، أو أي من سياساته الداخلية والخارجية بالطرق السلمية، وتخضع السلطات كافة لسيطرة الملك، ويفتقر النظامان القضائي والتشريعي للإستقلالية، حيث أن القضاة يتم تعيينهم بمراسيم ملكية، كما هو الحال بخصوص أعضاء مجلس الشورى، الذين يتم تعيينهم من قبل الملك أيضاً.

ويمنع في المملكة تشكيل الجماعات والأحزاب السياسية. والمعارضة غير مسموح بها أيضاً. وتقوم الحكومة، وبشكل دوري، باعتقال المواطنين بسبب آرائهم السياسية، ويتعرض المعارضون للإحتجاز التعسفي والتعذيب. تم سجن الأستاذ الجامعي الدكتور متروك الفالح في زنزانة إنفرادية عدة مرات بسبب انتقاداته السلمية للمعاملة التي يتلقاها السجناء السياسيون. وكانت آخر مرة اعتقل فيها في شهر أيار (مايو) عام 2008 وبقي في السجن مدة 9 أشهر.

وأطلق سراحه من أجل تفادي إثارة قضيته في الاستعراض الدوري الشامل لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تستخدم الحكومة السعودية (بناء على أوامر من كبار المسؤولين) ذريعة مكافحة الإرهاب لاعتقال الناشطين المدافعين عن الديمقراطية. ففي شباط (فبراير) 2007، اعتقلت الحكومة السعودية 10 أشخاص بتهمة تمويل الإرهاب، علماً بأن الإدارة الأميركية تشتبه بأن إثنين فقط منهم كانا في الواقع متورطين في عملية التمويل، والباقي هم نشطاء مؤيدون للديمقراطية، معروفون لدى المنظمات الدولية الحقوقية.

إن حرية التعبير والصحافة في المملكة العربية السعودية محدودة جداً بسبب التدخل الحكومي المباشر وما ينجم عنه من الرقابة الذاتية على الصحفيين والمحررين. وسائل الاعلام المستقلة غير مسموح بها في البلاد، ويتعرّض أصحاب المواقع الخبرية والحوارية على شبكة الانترنت لقرارات الحجب والتهديد والاعتقال. ويواجه منتقدو الحكومة عقوبات بالمنع من السفر والطرد من الوظيفة، والتحقيقات والمضايقات من قبل رجال الأمن (المباحث).

أما الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية فلا وجود لها. و يمنع غير المسلمين من ممارسة عقائدهم أو حتى اقتناء رموز دينية. كما تفرض الحكومة قيوداً مشدّدة على مواطنيها، وخصوصا على أولئك الذين لا يتبعون المذهب الرسمي الوحيد في المملكة. أسهمت السياسات الدينية للحكومة السعودية في تصاعد التطرف وانتشار الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، بما فيها تنظيم القاعدة وغيره. إن السعوديين المرتبطين بالحكومة هم مشاركون رئيسيون في تقديم الدعم المالي للجماعات الإرهابية الدولية، ويشكّل السعوديون العدد الأكبر من الانتحاريين في جميع أنحاء العالم، ويعود ذلك غالباً الى الدعم المباشر، أو عن طريق موافقة ضمنية من السلطات السعودية.

يشكّل النظام التعليمي الحكومي في السعودية أساساً أيديولوجياً للعنف والتكفيريين المستقبليين، إذ تحرّض الكتب المدرسية المقرّة حالياً في المدارس الحكومية، بما فيها المقرّرة في الولايات المتحدة وأوروبا، على كراهية المسيحيين واليهود، وغيرهم من الديانات الأخرى، وحتى المسلمين من السنة والشيعة على حد سواء؛ بالرغم من وعود المسؤولين في الحكومة السعودية بإصلاح المناهج المتطرفة. وقد أطلقت تلك الوعود بعد إجراء تحقيقات مستقلة

أظهرت بوضوح طبيعة المناهج التعليمية التي تحرّض على الكراهية الدينية. إن مراجعة المناهج المدرسية المستخدمة حالياً تظهر أن روح التعصب والتكفير والعنصرية لم تخضع لتغييرات جوهرية حتى الآن.

وتحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في العالم في التمييز ضد المرأة، وهي البلد الوحيد الذي يمارس فيه الفصل التام بين الجنسين. ويتم معاملة النساء بوصفهن ملكاً لأوليائهن الذكور، ويعتبرن من الناحية القانونية غير راشدات لناحية اتخاذ قرارات مستقلة دون الإستعانة بولي ذكر.

لا تسمح الحكومة السعودية للنساء بالترشيح والتصويت في الإنتخابات، كما يحرمن من دراسة معظم العلوم والعمل في الأماكن العامة، وقيادة السيارة وممارسة الرياضة، وشغل المناصب العامة، وكذلك السفر بمفردهن والاختلاط مع الرجال وحضور التجمعات العامة.

وعلى عكس الصورة الإصلاحية للملك عبد الله، هناك حالات متكررة تؤكّد دعمه لأقسى أشكال التمييز ضد المرأة. على سبيل المثال، أمر الملك النساء الممرضات والأطباء فى مستشفى الحرس الوطنى للملك فهد في الرياض التوقف عن قيادة عربات الجولف التي تستخدم لتسهيل التنقل داخل المستشفى والا واجهن عقوبات صارمة تشمل الطرد من الوظيفة. ولا يزال الزواج من الفتيات القاصرات/ الأطفال مجازاً من الناحية الرسمية ومغطّى تشريعياً من قبل المؤسسة الدينية السعودية، بالرغم من البيانات الشكلية التي تصدر في الداخل أو عن سفارات سعودية في الخارج لتفادي موجة الانتقادات والحرج التي تسببها قصص زواج سعوديين من قاصرات.

إن المنظمات الحقوقية الدولية والحكومات الديمقراطية مطالبة بإدانة سجّل الإنتهاكات لحكومة المملكة العربية السعودية المسؤولية عن الأوضاع السيئة لحقوق الإنسان والحريات داخل حدودها. القمع الديني، وممارسة سياسة الفصل بين الجنسين في المملكة يعتبران سلوكاً مشيناً في ظل الثراء الحقوقي الذي تعيشه شعوب العالم خلال القرن الأخير، ويجب أن تُشجَب هذه الممارسات بشدّة من قبل المجتمع الدولي على نحو مماثل لما جرى إزاء سياسات الفصل العنصري ضد السود في جنوب أفريقيا منذ عدة عقود. ويجب أن تتظافر الجهود الدولية لتحسين حالة حقوق الإنسان والحريات في واحدة من أكثر البلدان نفوذاً في العالم.

حقوق الإنسان

تحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في إنتهاكات حقوق الإنسان في العالم، حيث تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين بصورة شبه يومية. التعذيب أمر شائع، والإعتقالات التعسفية واسعة الإنتشار. وتحظر الحكومة تشكيل أي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. المنظمة الوحيدة العاملة والمسموح بها في مجال حقوق الإنسان تدار من قبل الحكومة وهي (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) تأسست في آذار (مارس) 2004 بأمر ملكي، وعادة ما تمارس هذه المنظمة دورا دعائيا للتعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان.

بينما ينص الإعلان العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء"، فشلت السعودية باستمرار في أن تكون قريبة من هذا المعيار الحقوقي الدولي.

وتواجه حقوق المرأة والأقليات الدينية في المملكة العربية السعودية إنتهاكات متزايدة، ولايزال العمال المهاجرون والسجناء وغيرهم يتعرضون للعنف المستمر والمعاقبة في المملكة العربية السعودية. تسمح الحكومة بالتعذيب لانتزاع اعترافات أو لمعاقبة السجناء. ويستخدم التعذيب كوسيلة للإستجواب بعلم كبار المسؤولين، وكعقاب للسجناء، وكجزء من الأحكام القضائية؛ حيث يحدث ذلك بشكل معروف وواسع الإنتشار، كما تؤكد ذلك العديد من تقارير حقوق الإنسان التي أصدرتها المنظمات الحقوقية الدولية وكذلك لجان حقوقية غربية. ويتعرض المواطنون السعوديون والأجانب على حد سواء للتعذيب، ولكن شدته تختلف على أساس الإعتبارات العرقية والقبلية والدينية والوطنية وغيرها.

السجناء السياسيون وذوو التوجّهات الدينية هم وبشكل رئيسي ضحايا للتعذيب، حيث كانت هناك العديد من حالات الموت المؤكدة نتيجة التعذيب في العربية السعودية. إن حالات الوفاة التي تحدث نتيجة التعذيب أو الاحتجاز من قبل السلطات لايتم التحقيق فيها بشكل علني. ولا يتخذ أي إجراء في كثير من الأحيان لتصحيح هذا الوضع. كما تمارس الحكومة والمحاكم السعودية تدابير عنصرية ضد الأقليات وغير المسلمين وغير العرب والسعوديين الذين لا ينتمون إلى أصول قبلية. وقد طلّقت محاكم سعودية أزواجاً خلافاً

لرغبتهم، وضد إرادتهم، لمجرد أنهم ينتمون لقبائل مختلفة أو أن أحد الزوجين لا ينتمي إلى قبيلة معروفة أو لاختلاف في المذهب. في صيف عام 2006 تم تطليق المواطن السعودي منصور التيماني بالقوة من زوجته فاطمة العزاز من قبل محكمة الجوف العامة، في الجزء الشمالي الغربي من المملكة، والتي حكمت بأن الشخص الذي لا ينتمي إلى قبيلة ما لا يسمح له بأن يتزوج إمرأة من قبيلة أخرى في مرتبة أدنى، أو ما يعرف بـ (عدم تكافؤ النسب). وفي 17 شباط (فبراير) 2010 تسلّم الزوج منصور التيماني زوجته فاطمة العزاز من دار الحماية الإجتماعية بالمنطقة الشرقية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية، بعد تفريقها من زوجها وبالقوة لأكثر من 4 سنوات، قضت واحدة منها في السجن، لرفضها الحكم والتخلي عن زوجها. ويواجه المواطن الشيعي عبدالله المهدي حكماً بتطليقه من زوجته السنية سميرة الحازمي بسبب اختلافهما مذهبيا. وتم منع المهدي من السفر الى الخارج وتم عزله عن زوجته لحد كتابة هذا التقرير. ويقدر باحثونا بان هناك مئات من الحالات المشابهة التي تحصل سنويا في البلاد لكنها لا تحظى بتغطية إعلامية.

وتقوم هيئة الأمر بالمعروف، وهي هيئة حكومية يعين الملك عبدالله رئيسها ويشرف عليها هو ووزير الداخلية الأمير نايف، بارتكاب الآلاف من الإنتهاكات ضد المواطنين والمقيمين. ففي آذار (مارس) 2008 لقي أربعة مواطنين مصرعهم في حادث سير على طريق المدينة المنورة إثر مطاردة رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوّعون)، ووقعت حادثة أخرى في نفس الشهر من العام نفسه، حيث لقي شاب وفتاة مصرعهما حرقاً في مدينة تبوك شمال المملكة إثر اصطدام سيارتهما بشاحنة أثناء مطاردتهما من قبل دورية تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتكررت الحوادث لاحقاً رغم الاعتراضات على انتهاكات الهيئة لخصوصيات الأفراد. ففي صيف 2009 قام افراد الهيئة "المطوعون" بقتل ثلاثة أشخاص في جدّة غربي المملكة، خلال مداهمات لفرض "رؤيتهم الأخلاقية"، ومن بين القتلى فتاة سقطت من فوق مبنى كان هؤلاء المطوعون يداهمونه في ذلك الوقت.

وبعد وفاة رجل في أواخر الخمسينات من العمر في أحد مكاتب الشرطة الدينية في تبوك، وتحول القضية الى قضية رأي عام، اعتقل خمسة أعضاء من المطاوعة واتهموا بالمسؤولية

عن وفاة الرجل الذي كان في عهدتهم. وقد تمّت تبرئة المطوعين جميعاً من أي تصرّف خاطىء قاموا به. وقال مسؤولون أن الرجل استجوب بزعم أنه قام بتوصيل أمراة لا تمت له بصلة.

وتعرض العشرات للاعتداء بشكل مفرط من قبل الشرطة الدينية السعودية "الهيئة" كما ذكر ذلك أشخاص كثيرون. وفي أيار (مايو) 2007، قتل مواطن يدعى سليمان الحريصي بضربه حتى الموت على يد 10 من أفراد الشرطة الدينية في بيته بالرياض، العاصمة، حيث برأتهم محكمة الدولة من أي خطأ وأخلت سبيل الجناة بحجة عدّم تقصّد القتل، بحسب فحوى قرار قاضي المحكمة العامة في الرياض في 5 كانون الثاني (يناير) 2008.

وقد سجّلت صحيفة (الوطن) المحلية في نيسان (إبريل) من العام 2007 ما يقرب من 21 حالة مواجهة بين رجال الهيئة والمواطنين تراوحت بين مشاجرات عابرة واطلاق نار واستعمال السلاح الأبيض، وذلك بعد وفاة المواطن أحمد البلوي، سائق سيارة الأجرة، الذي توفي في مايو من العام نفسه في مركز (هيئة سلطانة) بتبوك، وهو مركز تابع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عقب اصطحاب سيدة خمسينية في سيارته بطلب من ذويها.

وفي هذا السياق، رصد فريق المتابعة المتخصّص لإعداد هذا التقرير، حالات تجاوز عديدة جرت خلال العام 2009 والنصف الأول من العام الجاري (2010) من بينها:

نشرت صحيفة (الحياة) الطبعة السعودية بتاريخ 21 كانون الأول (ديسمبر) 2009 خبراً عن مداهمة رجال (الهيئة) دورة مياة للنساء في مدينة الدمام شرقي المملكة،وحاولوا سحب فتاة فيما كانت تحاول الهرب وتمّت مطاردتها حتى أصيبت بالإغماء، فتم إفاقتها ضرباً وركلاً، قبل أن يُقذف بها في صندوق السيارة! حدث ذلك في كورنيش الدمام، وهو مشهد عقد بالدهشة ألسنة 10 أشخاص، كانوا شهود عيان، أحدهم مراسل الصحيفة. وقال مراسل الصحيفة: ((كل شيء حدث في زمن قياسي، فرقة تابعة للهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تداهم إحدى دورات المياه النسائية العامة في الكورنيش، ثم خرج أعضاؤها وهم يجرّون فتاة كانت في الداخل إلى مواقف السيارات، وسط صراخ الفتاة التي أصيبت بالهستيريا ثم أغمي عليها، ولم تشفع توسلاتها لتركها وشأنها، ولم يشفع لها أيضاً تكشّف أعضاء من جسدها جراء سحبها من داخل دورة المياه، وبعد أن أصيبت باليأس حاولت

الهروب، فتمت مطاردتها حتى وقعت مغشياً عليها، وأيضاً لم يشفع لها الإغماء الذي تعرضت له، وعلى مرأى من المارة، وبينهم مراسل «الحياة» الذي تصادف وجوده في المكان، ليكون شاهداً على المشهد كاملا). ويضيف المراسل: "وسط ذلك «الرعب»، قام أعضاء «الهيئة» بسحب الفتاة من المكان الذي سقطت فيه على الشارع العام لبضعة أمتار، ثم أشبعوها ضرباً وركلاً، حتى أفاقت من غيبوبتها، وبعد محاولات يائسة من الفتاة لإخلاء سبيلها، ورفضها الركوب في سيارة «الهيئة»، قاموا بحملها من يديها وقدميها ورموها في «صندوق» السيارة الجيب".

وذكر المراسل أنه قام بمحاولات عدّة للإتصال بمسؤولي الهيئة في المنطقة الشرقية "إلا أن هواتفهم كانت مُغلقة". ونقل المراسل تعليقاً لأحد شهود العيان على وحشية أعضاء الهيئة: "ما فائدة البرامج التي تقوم بها الهيئة لتحسين صورتها طالما ظلت تقوم بمثل هذه الممارسات؟"، وتساءل: "من الذي يجيز لأي كائن ملامسة جسد فتاة بهذه الصورة، وضربها وركلها بالقدمين؟".

تناقلت صحف محلية بتاريخ 10 آذار (مارس) 2009 خبر تنفيذ شرطة مدينة الشملي التابعة لمنطقة حائل حكم الجلد الصادر عن محكمة مدينة الشملي في حق شابين متهمين بقضية خلوة غير شرعية مع إمرأة عربية أطلقت عليها الصحف مسمى «عجوز الشملي»، والبالغة من العمر 75 عاماً.

وكان قاضي محكمة مدينة الشملي فهد السويلمي حكم بسجن المرأة العربية أربعة أشهر، وجلدها 40 جلدة، وترحيلها من البلاد، في حين أصدر عقوبة الجلد على الشابين بواقع 40 جلدة لكل منهما، مع إضافة 20 جلدة أخرى لأحدهما بسبب قذفه رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشملي.

ذكرت جريدة ((عكاظ)) الصادرة في جدة غربي المملكة العربية السعودية بتاريخ 6 إبريل 2010 أن مصلّين في مسجد بتبوك مجاور لمقر (الهيئة) قد أغاثوا فتاة بلغهم صراخها لدى أدائهم صلاة المغرب. وكانت الهيئة قد احتجزت الفتاة بتهمة الهرب من بيتها. وأضافت الصحيفة بأن التطوّر الجديد يأتي في ظل استمرار استجواب أعضاء الهيئة المتهمين بضرب الفتاة وخنقها، ومخالفة الأنظمة في احتجاز الفتاة في المركز والتأخر في تحويلها إلى الشرطة.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مقرب من ملف القضية أن هيئة الادعاء استدعت الفتاة لاستكمال التحقيقات، فيما أفادت والدة الفتاة للمحققين بأن ابنتها "لم تهرب وقررت مغادرة تبوك دون علمنا بسبب خلاف مع شقيقها". ورفض رئيس ((الهيئة)) الرد على اتصال الصحيفة، فقام بالاتصال على الصحيفة موبّخاً "أنتم أصبحتم محققين ولستم صحافيين".

ونقلت الصحيفة عن الفتاة (23 عاماً) قولها: "قبض عليّ أربعة من رجال الهيئة، وأدخلوني السيارة بالقوة وأخذوا حقيبتي. وعندما سألتهم من أنتم ردوا بأن لا تتفوهي بأي كلمة وعاملوني كأني ارتكبت جريمة". وأضافت: "ذهبوا بي إلى المركز وأدخلوني غرفة مظلمة، واستخدم أعضاء الهيئة الأربعة أساليب العنف والضرب والتهديد، وحاول آخر أن يربط الحبل في أقدامي ويسحبني، وحاول الآخر خنقي ولم استطع أن أقاوم. وحاولت الاستفسار عن سبب وجودي فلم يرد علي أحد حتى حاول أحدهم سحب برقعي، وآخر طلب تفتيش ما بداخل ملابسي التي أرتديها، وعندما رفضت صفعني على وجهي وتصاعدت صرخاتي حتى بلغت المصلين عقب خروجهم من صلاة المغرب فأغاثوني".

في 24 نيسان (إبريل) 2010 تناقلت مواقع حوارية سعودية حادثة توقيف رجال الهيئة لشابّين (18 و19 عاماً) كانا خارجين من مطعم في أحد شوارع مدينة الرياض (العاصمة) حوالي الساعة العاشرة مساء، بحجة أن لباسهما يخالف المعايير الإجتماعية السائدة، ولما شعر رجال ((الهيئة)) بعدم اكتراث الشابين قاما باستعمال العنف الجسدي، وحملوهما لمركز الهيئة، حيث تم احتجازهما 8 ساعات، وكان أحدهما يعاني من آلام في القولون، وطالب من رجل ((الهيئة)) السماح له بدخول الحمام، إلا أنه رفض طلبه وسخر منه. وقام رجال ((الهيئة)) بمصادرة الهاتف النقال لكل منهما، وتفتيش محتوياتهما بما فيها صور خاصة بأهالي الشابين، وأجبروهما على التوقيع على تعهّد لم يعلما فحواه، ولم يسمح لهما بالإتصال بذويهما حتى الساعة السابعة صباحاً، قبل أن تتم إحالتهما للشرطة ومنها إلى الادّعاء العام، وتم الإفراج عنهما بكفالة، وقام الإدعاء ((بحفظ القضية)).

ونقل موقع ((وئام)) السعودي على شبكة الإنترنت في 22 نيسان (إبريل) 2010 حادثة جرت في مركز الهرم (النسيم) التجاري في الرياض. وجاء في خبر الموقع بعنوان

((مضاربة وفوضى بطلها رجل هيئة)): أن المواطن (ح. الحربي) كان برفقة والدته وشقيقته الكبرى بسوق الهرم حين تمّ إيقافه من قبل رجال الهيئة وسط جولة على السيارات المتوقّفة أمام مركز التسوّق مع انتهاء صلاة العشاء، ومطالبة الجميع بمغادرة الموقع للصلاة. وكان الشاب (ح الحربي) قد ركب سيارته ولحقت به والدته وشقيقته لركوب السيارة بانتظار فتح المحل لإعادة إحدى القطع التي تم شراؤها. ولكن المفاجأة كان ذلك الأسلوب القاسي الذي انتهجه رجل الهيئة مع السيد الحربي. فمع افتتاح المركز قام رجل من الهيئة، وكان في حال عصبية شديدة، بمهاجمة الشاب بحجة إسقاطه شعيرة من شعائر الإسلام، ولا بد من اقتياده الى مقر الهيئة فوراً (لتأديبه). وحاول شهود عيان التدخّل لإنهاء الخلاف، إلا أن رجل الهيئة أصرّ على موقفه، وقام بمطاردة السيد الحربي في أكثر من موقع، ما تسبب بسحب الشاب وإسقاط والدته أرضاً أمام الحضور. وأحدث ذلك فوضى وعلت أصوات العوائل التي كانت برفقة أطفال صغار بوضع حد لتصرّفات رجل الهيئة الذي تسبب في ترويع الأطفال. ونقل الموقع عن شاهد عيان "قمنا بإخراج الشاب من السوق وركب سيارته ترافقه عائلته، إلا أن المفاجأة هي انطلاق سيارة الهيئة من الجهة الأخرى لتوقف سيارة الشاب (ح الحربي)، والذي فقد أعصابه وبدأ في حالة غضب عارمة وصراخ كبير وفشلت محاولات والدته لتهدئته". وحاول تفادي المواجهة مع رجال الهيئة، فاختار طريقاً آخر ولكنه تفاجأ بسيارة أخرى للهيئة تحاصره، وتوقف عندها وهو في حالة من الغضب. وشهد الموقع تجمهر عدد كبير من المواطنين والمواطنات، وقامت النساء المتسوقات بإطلاق هتافات تطالب رجال الهيئة بالتوقّف عن ملاحقة الشاب البريء. وحين أبدى أحد شهود العيان استعداده للشهادة في مركز الشرطة نظراً لتجاوز رجال الهيئة الحدود واستغلال نفوذهم في ظلم الآخرين، قام رجل عسكري بمهاجمته والقبض عليه وإرغامه على الركوب بسيارة الهيئة، مما تسبب بحالة من الفوضى والإرباك للمتسوقين. وعلى الفور ذكر العديد من المواطنين أنهم مستعدون للشهادة ضد تصرف رجال الهيئة.

ويأتي هذا الحادث، بعد مرور أقل من شهرين على إقرار مجلس الشورى في شباط (فبراير) من العام 2010 توصية إعداد دليل إجرائي (لائحة) يضع ضوابط للأداء الميداني لأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للحد من الاجتهادات الفردية وما يترتب

عليها من تجاوزات وأخطاء. وقد قلّل ناشطون في مجال حقوق الإنسان من أهمية تلك التوصية على أساس أن الهيئة غير خاضعة لقانون ثابت وواضح يحدّ من سلطاتها المطلقة، فيما يطالب كثيرون بحل الهيئة بعد أن تزايدت الانتهاكات لخصوصيات الأفراد وحرياتهم الشخصية.

قمع المعارضة

يواجه دعاة حقوق الإنسان والإصلاحيون السياسيون في البلاد قيوداً صارمة تحول دون ممارستهم حقهم في التعبير عن آرائهم فيما يرتبط بأوضاع حقوق الإنسان والمطالبة بإصلاح الأنظمة التشريعية والقضائية والبيروقراطية.

على الرغم من مساعي القيادة السعودية لتحسين صورتها على المستوى الدولي، وتقديم الملك عبد الله بوصفه شخصية منفتحة ومتسامحة وتتبنى خيار الإصلاح، فإن ثمة دلائل تفيد عكس ذلك تماماً، فقد تزايدت القيود على الحريات السياسية، وأخذت دورها العملي في حملة اعتقالات ضد دعاة الإصلاح. تخلى الملك عبد الله عن خيار الإصلاح السياسي الذي يمثل مظلّة لكل الإصلاحات الحقوقية الأخرى، تخلى عن ذلك بصورة عملية وخطابية منذ وصوله إلى العرش في نهاية آب (أغسطس) سنة 2005، وبات ينظر إليه باعتباره ملكاً مطلقاً وكلاسيكياً، عفى عليه الزمن.

وتقوم الحكومة السعودية بتضليل حلفائها الغربيين بقولها انها تريد الإصلاح السياسي لكنها تواجه معارضة اجتماعية من الشعب. وهذا ما يخالف الواقع حيث وقع الآلاف من المواطنين ومئات المثقفين من شتى التيارات السياسية على عرائض متعددة منذ 2003 تطالب الحكومة باصلاحات سياسية واسعة تشمل تشكيل برلمان منتخب يشرف على ادارة الحكومة وعائدات النفط، ويحد من هيمنة القبيلة الحاكمة. وكان الرد الحكومي على هذه العرائض هو سجن ومنع القائمين عليها من العمل الحكومي والكتابة والسفر الى الخارج.

كما وتمنع الحكومة السعودية المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع الدولية من افتتاح مكاتب محلية لها خوفاً من تأسيس ثقافة حقوقية وسياسية تشجع على المطالبة بدور شعبي في إدارة الدولة. كما تمنع الحكومة الناشطين من تلقي معونات خارجية للقيام بنشاطات

حقوقية ومدنية حتى تلك التي ليس لها علاقة بالسياسة. وواجه العديد من الناشطين الحقوقين تهديدات أمنية على خلفية لقائهم بدبلوماسيين هولنديين.

حكم الملك عبدالله

خلال السنوات الخمس الماضية من عهد الملك عبد الله تمّ تشديد الخناق على الإصلاحيين بكل الوسائل التعسفية من اعتقال، وتعذيب، وإقامة جبرية، ومضايقات في العمل الى حد الطرد منه، وحظر للسفر، ومنع الحديث إلى وسائل الإعلام، والتهديد بإطلاق النار، ومحاولة القتل. وهي في مجملها أساليب تستخدمها الحكومة السعودية للاحتفاظ بالسلطة، من خلال قمع المعارضة.

في كثير من الأحيان، تستخدم الحكومة ذريعة مكافحة الإرهاب للقيام بمداهمات لاعتقال الإصلاحيين ومنتقدي الحكومة والنشطاء المؤيدين للديمقراطية، وتعطيل الحريات العامة وخصوصاً حرية التعبير. وقد حقّقت الحكومة هدفها القمعي عبر حجة مكافحة الإرهاب التي تتمتع بتغطية وتبرير دوليين. كما إن الحكومة تقيّد حرية التجمّع، وذلك لمنع المواطنين من الإنضمام إلى جماعات تصفها بأنها "تخريبية". ولايزال الناشط السياسي خالد العمير وزميله محمد العتيبي يقبعان في سجن الحائر بالرياض منذ مطلع كانون الثاني (يناير) 2009 لمجرد إعلانهما عن الرغبة في القيام بإعتصام سلمي تضامناً مع الفلسطينيين إبان العدوان على غزة في ديسمبر 2008 . يناير 2009.

وترفض الحكومة السعودية مجرد الإستماع إلى جماعات تدعو إلى تغييرات معتدلة في السياسات الحكومية. في عام 2004، رفض الملك عبد الله (عندما كان ولياً للعهد)، مجرد الاجتماع مع مجموعة تدعو لملكية دستورية في المملكة العربية السعودية. وبدلاً من ذلك، بعث بهم إلى وزير الداخلية الأمير نايف وتم القبض عليهم والحكم عليهم بالسجن لسنوات. وعلى الرغم من أن الملك عبد الله عفا عنهم عندما أصبح ملكاً، ولكنه لم يسمح لهم بالسفر والتحدّث بشكل علني إلى وسائل الإعلام أو الكتابة في الصحف التي تسيطر عليها الحكومة. وتقّدر وكالة المعلومات السعودية أن عدد السعوديين الذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج لأسباب سياسية بحوالي 14 ألف مواطن.

واعتقلت الحكومة السعودية زعيم الفاطميين/ الاسماعيليين في البلاد الشيخ أحمد تركي الصعب في أيار (مايو) 2008 بعد تقديم خطاب طالب فيه الملك عبد الله باستبدال حاكم نجران الأمير مشعل بن سعود على خلفية سياسة التمييز الطائفي التي ينتهجها الأمير ضد الإسماعيلين في نجران. وكان أحمد تركي الصعب قد تم إلقاء القبض عليه وتعرّض للتعذيب في عام 2002 لمدة عام بعد إجرائه مقابلة صحفية مع جريدة "وول ستريت جورنال" الأميركية.

إنعدام الديمقراطية

تمثل عائلة آل سعود الطبقة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، وهي التي تملك، بحسب القانون الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي في مارس 1992، حق مزاولة الحكم والجمع بين السلطات الثلاث. ويمسك أمراء العائلة المالكة بزمام الأجهزة العسكرية والأمنية عن طريق تعيين أمراء في قيادات الدفاع والداخلية وأذرعهما في مراكز قيادية. ويتم استغلال قوات الأمن والحرس الوطني لقمع المعارضة في المملكة. إن القانون السعودي البديل عن الدستور عبارة عن قانون أساسي تم إصداره بموجب مرسوم ملكي في آذار (مارس) 1992. ولا يحق للشعب السعودي أن يتحدث عن الطريقة التي تحكم بها العائلة الحاكمة، ولا المطالبة بتغيير الحكومة، أو حتى مساءلة الأمراء في المناصب الوزارية أو ما دون ذلك فيما يرتبط بوظائفهم العمومية.

وتعاني المملكة العربية السعودية من نظام حكم مغلق، ما يعني أن الحكومة تستطيع أن تختبئ وراء ستار سري، بما يجعلها تتجنب الإنتقاد. ويتم تحصين أفراد العائلة الحاكمة وحمايتهم من التعرّض للعقاب.

يؤكّد الأمر الملكي الذي أصدره الملك عبد الله عام 2007 بتأسيس "هيئة البيعة" على أن السلطة مقيّدة في سلالة عبد العزيز آل سعود وحدها. ولا يلعب الشعب دوراً في اختيار الملوك المستقبليين. وتعتبر الانتخابات شيئاً نادراً في السعودية، وفي حال إجرائها، تُمنع النساء، اللاتي يشكلن 52% من إجمالي السكان المحليين من التصويت. ويشابه هذا الحرمان في السعودية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا سابقاً، سوى أن الاختلاف هنا هو أن هذه التفرقة تعتمد على الجنس وليس على العرق. كما لا يتم إجراء الإنتخابات إلا لنصف

أعضاء المجالس البلدية والتي لا تمتلك أي صلاحيات فعلية. وفي أيار (مايو) 2009 اعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية لمدة سنتين مما يعطي الانطباع بنيّة الحكومة إلغائها رغم محدوديتها وعدم فعاليتها.

وبسبب منع تشكيل الأحزاب السياسية، وغياب أية عملية ديمقراطية، فإن أي معارضة تنشأ في المملكة لا بد أن تكون سرية. وقد جنحت بعض الجماعات الى استخدام العنف بسبب انغلاق منافذ التغيير. ويتعرض حتى المسؤولون في المستويات البيروقراطية الوسطى الى خطر الإقالة من المنصب والسجن إذا ما عبروا عن آرائهم وطالبوا بإحداث تغيير سياسي. وتقوم الحكومة بشكل دوري باعتقال مواطنين بسبب آرائهم السياسية، ويخضع هؤلاء المعارضون للسجن التعسفي وحتى للتعذيب. ويسبب قمع المعارضة في هذا الصدد يأساً واستياءً لدى المواطنين. وهذا بدوره قد يكون مسؤولاً بدرجة كبيرة عن تشجيع العنف في صفوف المتطرفين الدينيين، الذين قاموا بتنفيذ هجمات داخل المملكة وخارجها.

النساء: أقل من بشر

تستحق السعودية لقب "أكبر منتهك لحقوق النساء في العالم"، وذلك بسبب تمييزها ضد النساء الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه فصل شبه تام بين الجنسين. الرأي الذي يروج له التفسير الديني الحكومي وتغلفه القوانين الدينية يعتبر النساء عاجزات عن تولي أمورهن بأنفسهن. وتنفرد السعودية بأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تعتبر المرأة كائناً تابعاً للرجل في صورة شبيهة لوضع الرقيق. وبالتالي، ينظر القانون السعودي للمرأة على أنها مواطن ناقص الأهلية وغير كامل، وأنها بحاجة إلى إذن الرجل في جميع القرارات التي تمس شؤون حياتها.

والفصل بين الرجال والنساء مفروض في جميع جوانب الحياة العامة، بما فيها أماكن العمل والمصارف والمستشفيات والمساجد ومراكز التسوق. وباختصار، أي مكان خارج البيت. يتم السماح للنساء بالدخول إلى المرافق العامة، في أقسام "للنساء فقط" الحصرية، والتي هي في الواقع تعني قيوداً شديدة إضافية في معظم المرافق. كما أن عددا قليلاً فقط من المؤسسات تستطيع توفير نوعين من الأقسام بتجهيز كامل.

لا تستطيع المرأة السعودية أن تسجّل في أي مؤسسة تعليمية، بدءاً من المدرسة الابتدائية وحتى مرحلة نيل شهادة الدكتوراة في الجامعة، بدون موافقة ولي أمرها الرجل، ولا يمنحها الأخير إذنه ما لم يرَ ذلك مناسباً. ولأن تعليم المرأة غير إلزامي، بإمكان ولي الأمر الرجل أن يمنع المرأة من الحصول على التعليم. يقتصر تعليم النساء الجامعي على مجالات "تناسب النساء"، كالتعليم والتمريض. يتم منع النساء من التخصص في الهندسة والزراعة والعلوم وتقنية المعلومات وغيرها من التخصصات التي قد تكون لها صلة بالذكور. ليس بإمكان المرأة السعودية أن تقبل بإجراء عملية جراحية لها بدون إذن وليها الرجل. ومن الناحية العملية، يعني ذلك أن الأم قد تعتمد على إبنها المراهق ليعطيها الإذن بالخضوع لإجراء طبي. كما تمنع النساء الحوامل من الدخول إلى المستشفى بدون أوليائهن الذكور. وتعتبر النوادي الصحية النسائية نادراة جداً ومكلفة وتعارضه المؤسسات الدينية الرسمية.

لا تستطيع النساء السفر بدون إذن أوليائهن الذكور الذين يجب عليهم توقيع إستمارة معينة بهدف السماح للنساء بالسفر لوحدهن، كما لا يمكنهن أن يتقدمن بطلب للحصول على جواز سفر بدون إذن أوليائهن الرجال. يتم منع النساء من قيادة السيارات، ونقص وسائل النقل يعني أن النساء لا يستطعن بشكل مباشر توظيف سائقين خاصين بهن.

وتواجه النساء تحديات خاصة في نظام المحاكم السعودية الذي يعود الى عصور سابقة، والخاضع لقيود دينية صارمة. يرى النظام القضائي المرأة أنها غير كفء وغير قادرة على تمثيل نفسها في المحكمة. لا يمكن للمرأة أن تكون محامية، ولا يمكن لها الحضور فعلياً أو عملياً خلال القيام بالإجراءات القانونية. وبدلاً من ذلك، يُطلب منها أن تكتب أسئلتها وتعليماتها لموظف ذكر ليستجوب الشهود للإدلاء ببيانات نيابة عنها. لا يتم السماح للسجينات النساء بالإفراج عنهن بدون حضور أوليائهن الذكور من أجل إخراجهن.

اليوم، يتخرج من الجامعات السعوديات نساء بقدر عدد الرجال. ومع ذلك، تشغل النساء مابين 5% الى 10% من القوة العاملة فقط بسبب القيود القانونية والاجتماعية التي يجب على المرأة العاملة أن تستعد لها. وهناك فصل صارم بين الرجال والنساء في أماكن العمل، حتى تتمكن المرأة من إيجاد وظيفة فقط في الأعمال المقتصرة على النساء أو في مكاتب مفصولة بمسافات طويلة. ورغم إقرار الحكومة بإخفاقها في تأمين فرص عمل

متكافئة للنساء، والتزامها بزيادة مشاركة النساء في أماكن العمل، فإنها لم تتخذ سوى إجراءات قليلة بهذا الشأن.

تملك المرأة في السعودية ثروة كبيرة من الأموال والممتلكات. ومع ذلك، فإن قدرتها على إدارة ممتلكاتها وإمكانية مزاولة أعمال تجارية تعوقها نفس المتطلبات المنهكة للحفاظ على الفصل الجنسي وسيطرة الذكور الأولياء. تحتاج المرأة إلى إذن من وليها الرجل للتقدّم للحصول على رخصة تجارية. وما لم تكن موظفة حكومية، فلا يمكن للمرأة أن تتقدّم بطلب للحصول على منزل أو هاتف خليوي بدون إذن من وليها الرجل.

وبدلاً من تطبيق إصلاحات حقيقية وملموسة، أظهر الملك عبد الله نفسه على أنه أشد المؤيدين للتمييز ضد المرأة. فخلال مهرجان "الجنادرية" السنوي، الذي يرأسه الملك عبد الله، لم يتم السماح للمرأة بالحضور سوى في "أيام النساء فقط". وحصل تطور ايجابي هذه السنة حين تم افتتاح أيام للعائلات. وقد أصدر الملك أيضا أمراً يمنع النساء من قيادة عربات الجولف المستخدمة في التنقل داخل أرض المهرجان، وهي خطوة أمر بها أيضاً ضد الممرضات والأطباء في مستشفى الملك فهد الوطني في الرياض عام 2002.

وباختصار، لا تملك المرأة في السعودية سوى قلة نادرة من الحقوق القانونية، بل وتفتقر إلى الحقوق التي يضمنها لها الإسلام. المرأة في السعودية ليست شخصاً كاملاً، ولكنها تابعة، وإحدى الممتلكات التابعة لأقربائها الرجال. وبالرغم من محاولات الحكومة السعودية تحسين صورتها أمام العالم من خلال إرسال وفود نسائية للخارج برفقة البعثات الدبلوماسية أو خلال مناسبات خاصة، فإن واقع الحال يؤكّد أن النساء مازلن في مرحلة متأخرة كما تعكسها قوانين حظر قيادة السيارة على النساء، وعلى المشاركة في الحياة السياسية بصورة فاعلة، أو حتى تعيين عضوات في مجلس الشورى المعيّن.

الفساد الرسمي

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر بلدان العالم فساداً. يخترق الفساد جميع مستويات ومؤسسات الحكومة. ووفقا لما ذكرته مجلة فوربس في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2007، فإن الملك عبد الله أغنى رئيس دولة في العالم، حيث يملك ثروة تفوق 22 مليار دولار

أمريكي. وقد نقلت رويترز تقريراً في 24 أكتوبر 2007 بأن السعودية حظرت عدد المجلة الذي تحدّث عن ثروة الملك وزعماء عرب آخرين.

ويملك أشقاء الملك وأبناء أخوته ثروات تقدر بمليارات الدولارات على الرغم من حقيقة أن القانون السعودي يمنع مسؤولي الحكومة من امتلاك او إدارة أي عمل خاص. ويهيمن أفراد عائلة آل سعود على الإقتصاد الوطني ويمتلكون كبار الشركات والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية وغيرها في البلاد.

أفراد العائلة الملكية متورطون في الاستيلاء المستمر على عشرات مليارات الدولارات من عائدات النفط، وفي احتكار العقود الحكومية، وفي مصادرة الممتلكات الخاصة وفي التحكم بوكالات الشركات الدولية في البلاد. عندما تقوم شركة دولية ما بعمل في السعودية، عليها أن تعيّن وكيلاً محلياً في البلاد ليتحكم في 51% من الشركة، بحسب القوانين السعودية. وتسيطر العائلة المالكة على هذا المجال من أجل الإستفادة منه قدر الامكان. صادر أفراد آل سعود الأراضي العامة والخاصة. يُقدّر أن أكثر من 20% من أراض البلاد، تخص مواطنين أو تابعة للحكومة، قد تمّت مصادرتها بالقوة من قبل أفراد آل سعود.

تلقى كبار أفراد القبيلة الحاكمة مليارات من الدولارات كعمولات غير قانونية في العقود الحكومية من شركات دولية. وحصل الأمير بندر بن سلطان، وهو رئيس مجلس الأمن الوطني وابن وزير الدفاع وولي العهد على ما مجموعه 2 مليار دولار، وهو أمر موثق، من شركة بي إي أي سستمز، وذلك في اتفاق مماثل. وقام رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير في العام 2007 بإيقاف التحقيق في دعاوى العمولات الفاسدة ضد شركة بي أيه إي سيستمز، إثر تهديد الأمير بندر بن سلطان بتكرار حوادث السابع من يوليو العام 2005، في إشارة الى تفجيرات لندن في عدد من محطات القطار، والتي أدّت الى مصراع 52 شخصاً وجرح 700 آخرين.وقد ذكرت عدد من الصحف والمجلات الأوروبية والأميركية ما جرى في لقاء الأمير بندر والسيد بلير، من بينها مجلة ((نيوزويك) في 30 يوليو 2008.

ويملك أفراد العائلة الملكية عدداً من القصور الفخمة حول العالم. ويمتلك الأمير بندر بن سلطان مثلا قصوراً في دالاس وفي تكساس وفي آسبن (كولورادو) وفي واشنطن العاصمة وفي انجلترا وفي المغرب وفي جدة وفي الرياض. ويبلغ عدد القصور والمنازل الفخمة التي يملكها

أفراد عائلة آل سعود مايزيد على 25 ألف قصر فاره حول العالم، غالبيتها في مدينتي الرياض وجدة. وهناك المئات من القصور في أوروبا وأمريكا والمغرب وغيرها من الدول.

وقد نقلت وكالة يونايتد برس في 22 شباط (فبراير) 2007 عن اقتصاديين وقانونيين سعوديين بأن الخسائر التي تتكبدها المملكة نتيجة الفساد تقدّر بنحو 3 تريليونات ريال (800 مليار دولار). وكانت منظمة الشفافية الدولية قد صنّفت السعودية في مرتبة 80 من ضمن 180 دولة تعاني من الفساد، بحسب تقريرها للعام 2009.

وبالرغم من ترحيب المواطنين بالإعلان عن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها، ووضع برامج وآليات تطبيقها (قرار مجلس الوزراء في 18 شباط (فبراير) 2007)، إلا أن كوارث السيول التي أصابت مدن سعودية في العام 2010 كشفت عن غياب دور فاعل للهيئة. وكان مراسل (الجزيرة نت) في جدة قد ذكر في تقرير له في 10 مايو 2010 عن كوارث السيول في عدد من المدن السعودية من بينها جدة والرياض والدمام أن نقاشاً داخلياً متصاعداً جرى حول مصير الأموال المخصصّة للبنية التحتيّة في المملكة، وذلك بعد كشف رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة فقيه عن أن المشاريع الحكومية التي لم يتم تنفيذها إلى الآن وصلت إلى أربعة آلاف مشروع، بقيمة ستة مليارات ريال سعودي، وتعهد "بكشف الحقائق"، في إشارة منه إلى الفساد المالي. والمعروف أن ديوان المراقبة كيان حكومي مستقل مرجعه المباشر العاهل السعودي، ويعين رئيسه ويعفى من منصبه بموجب أمر ملكي.

وضعت السيول المسؤولين السعوديين أمام استحقاق وطني يتعلق بخطط تنمية البنى التحتية، خصوصا شبكة الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار، والطرق والجسور والأنفاق وغيرها من المرافق الحيوية.

وتمثّل قضايا الفساد المالي والإداري عقبة رئيسية أمام عمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري وأخيراً السياسي. وقد نشرت صحيفة ((الشرق الأوسط)) في عددها الصادر في 28 مايو 2010 خبراً عن مشروع مدينة الملك عبد الله الرياضية في جدّة بكلفة 37 مليار ريال (أي نحو 10 مليارات دولارات)، بما يعتبر الميزانية الأضخم في تاريخ بناء الملاعب الرياضية في العالم. وكان مشروع مدينة الملك فهد الرياضية في الرياض قد كلّف ملياري ريال، فيما تم

ترصد 12 مليار ريال للمشروع، وقد نفت الحكومة على لسان وزير البترول علي النعيمي الخبر، ولكن تجارب سابقة وحالية تجعل من تقارير كهذه أقرب الى الحقيقة.

مشكلة الفقر

تمثّل مشكلة الفقر في المملكة العربية السعودية مصدر قلق لغالبية السكّان، في ظل تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة نسب البطالة، والاهمال المتعمّد من قبل الدولة لناحية معالجة المشكلات الأساسية المرتبطة بحياة الناس ورفاهية المواطنين. وقد كشفت دراسات متعدّدة متخصصة عن أرقام مقلقة عن نسبة الفقر في السعودية، حيث بلغ عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 5 ملايين مواطن، ما يعني أن عددهم يزيد عن سكّان دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مجتمعة. وقد تمّت مناقشة موضوع الفقر في مجلس الشورى السعودي في نهاية عام 2007، وتداول الأعضاء عدد الأسر المستفيدة من الضمان الإجتماعي وبلغ 700 ألف أسرة، واستنتج أحد أعضاء مجلس الشورى أن أعداد الفقراء تصل الى 3.8 مليون نسمة، فيما بلغت قيمة القروض على المواطنين بداية عام 1429 (2008)، نحو 205 مليار ريال، ما ينبيء عن حاجة قسم كبير من الناس للإقتراض. كما يكشف عن أن نسبة الفقراء مرتفعة جداً، بحسب متخصّصين وخبراء اقتصاديين في ندوة لصحيفة (الوطن) السعودية عن معالجة الفقر في المملكة في مايو 2009.

في سياق متصل، تعتبر السعودية الأقل خليجياً في نسبة تملّك السكن. حيث تصل نسبة تملّك السكن في السعودية الى 22 بالمئة فقط، بينما تصل النسبة في الإمارات الى 91 بالمئة، وفي الكويت الى 86 في المئة، بحسب صحيفة الرياض في 28 يونيو 2007. وفي تصريح لعضو اللجنة العقارية بغرفة الرياض الدكتور عبد الله المغلوث في 16 نيسان (إبريل) 2010 قال بأن نسبة امتلاك المواطنين السعوديين للعقار (المسكن) تعدّ الأقل في العالم، وحتى بين دول العالم الثالث، وهو ما أكّده في وقت سابق الدكتور محمد القحطاني، أستاذ الإقتصاد بمعهد الدراسات الدبلوماسية، حيث قال في ندوة خاصة حول أزمة السكن في السعودية في أغسطس 2009 بأن (المملكة من أقل الدول على مستوى العالم في تملك المواطنين للمنازل).

وقد أظهر المؤشر السنوي للدول الأفضل معيشة في العالم للعام 2010 بأن المملكة العربية السعودية تقبع في ذيل القائمة باحتلالها المركز 169 من بين 190 دولة شملها المؤشر، فيما احتلت تونس في المرتبة 83، متقدمة على جميع الدول العربية فيما جاءت الأردن في المرتبة 104، والكويت ولبنان 113، والمغرب 116، والبحرين 120، وسوريا 125، وقطر 129، ومصر 135، وتقدّمت السعودية على العراق بنقطة واحدة الذي احتل المرتبة 170.

عمليات الإعدام العلنية

تقدر المنظمات الحقوقية الدولية بأن عدد معتقلي الرأي في السعودية يبلغ نحو 8000 شخص، فيما يقدر ناشطون حقوقيون العدد بنحو 17000 ألفاً. ويوجد في السجون السعودية نحو 2000 معتقل يواجهون أحكام الإعدام. ويتم تنفيذ جميع عمليات الإعدام في الساحات العامة، وذلك بقطع الرأس بالسيف، وهي طريقة تم استخدامها في العصور الوسطى ويستخدمها العديد من المنظمات الإرهابية. يُذكر أن حكومة آل سعود تصرّ على تنفيذ عمليات الإعدام علناً من أجل إثارة رعب المواطنين وإخضاعهم وردع المعارضة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد انتقدت في تقرير لها صدر في أكتوبر 2008 تزايد حالات الإعدام في السعودية، وقالت أن نسب إعدام النساء في السعودية هي الأعلى عالمياً. وأضافت أن "المملكة العربية السعودية تشهد تزايداً ملحوظاً في عدد حالات الاعدام وأن هناك تمييزاً ضد العمال الاجانب الفقراء والسعوديين الفقراء عند إصدار أحكام الإعدام". وقالت المنظّمة أن "السعودية تشهد حالة إعدام كل اسبوعين تقريباً، وأن نصف من يتم إعدامهم هم من العمال الأجانب من مواطني الدول النامية والفقيرة". وقال مالكوم سمارت مدير قسم شمالي أفريقيا والشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية أن "المنظمة كانت تأمل بأن تؤدي الإصلاحات التي قامت بها السعودية خلال السنوات القليلة الماضية في مجال حقوق الانسان إلى التوقف عن تطبيق عقوبة الاعدام أو تخفيض عددها على الاقل. لكن ما حدث كان العكس اذ أننا شهدنا ارتفاعاً كبيراً في عدد حالات الإعدام لأشخاص، غالباً ما جرى الحكم عليهم في محاكمات سرية وغير عادلة، مما يستدعي وضع نهاية لهذه المحاكمات بشكل عاجل". وأشار الى أن "عقوبة الإعدام تطبّق بشكل انتقائي وبلا مساواة حيث تطبق

بشكل واسع على العمال الاجانب من أبناء الدول الفقيرة او ممن ينتمون الى قوميات محددة أو على السعوديين الفقراء أو الذي لا ينتمون إلى عائلات متنفذة قادرة على مساعدة ابنائها لدفع الدية والنجاة من عقوبة الاعدام". وقالت المنظمة أن السعودية أعدمت 158 شخصاً خلال العام 2007، بينما بلغ عدد حالات الإعدام 71 حالة حتى نهاية آب (أغسطس) من العام 2008. وبحسب المنظمة فإن السعودية قامت بتنفيذ الإعدام في 1685 شخصاً خلال الفترة ما بين 1985 ومايو/ايار من العام 2008، بينهم 860 أجنبياً، وهو ما لا يتناسب مع نسبة الأجانب في السعودية والتي تبلغ أقل من الربع.

واشارت المنظمة الى أن العمال الأجانب الفقراء الذين يتم الحكم عليهم بالإعدام غالباً ما يحرمون من حق توكيل محامين للدفاع عنهم خلال المحاكمة، وغير قادرين على متابعة ما يدور خلال جلسات المحاكمة بسبب عدم معرفتهم اللغة العربية. وأعلنت المنظمة أن بعض الذين يتم الحكم عليهم بالإعدام لا يعرفون أنهم حكموا بالاعدام الا قبل تنفيذ الحكم بفترة قصيرة. واوردت المنظمة حالة 6 صوماليين أعدموا بقطع رؤوسهم لم يعلموا بأنهم في طريقهم الى الإعدام إلا صبيحة يوم تنفيذ الحكم فيهم.

وجاء في تقرير المنظمة أن المعتقلين يتعرضون لأشكال مختلفة من التعذيب مثل الصعقات الكهربائية ونزع الأظافر والضرب وتهديد أفراد عائلة المعتقل والحرق بواسطة السجائر بغية نزع الاعترافات منهم.

ووصف سمارت هذه المحاكمات، التي يتم بنهايتها الحكم على المتهمين بالاعدام، بأنها "قاسية وسرية الى حد بعيد وغير عادلة" وان القضاة لهم سلطات واسعة حيث يمكنهم الحكم بالإعدام على المتهمين لارتكابهم مخالفات غير مترافقة باستعمال العنف وغير محددة بنص قانوني واضح.

واشارت المنظمة الى ان نسب اعدام النساء في السعودية هي الاعلى عالمياً وأنها من بين الدول القليلة التي تطبق عقوبة الاعدام بحق اشخاص عن جرائم ارتكبوها قبل بلوغ السن القانونية، وهو ما يخالف القوانين الدولية حسب قول المنظمة. ودعا سمارت الحكومة السعودية الى التوقف عن تطبيق عقوبة الاعدام على القاصرين وضمان عدالة المحاكمات والحد من سلطة القضاة في اصدار احكام الاعدام.

إن نظام العدالة في السعودية بدائي وطائفي بطبيعته. ويتم تعيين القضاة من المسلمين الذين يتبعون الدين الرسمي للدولة (وهو الإسلام الوهابي) فقط، الأمر الذي يستبعد أكثرية المواطنين السعوديين الذين لا ينتمون الى الوهابية، ويلحق الضرر بالأقليات الدينية الأخرى. النظام القضائي غير مستقل، وقد شهد تدخلات فاضحة من قبل السلطة التنفيذية وبالخصوص من قبل الأمراء.

وقد وجهت انتقادات لاذعة للقضاة لعدم استقلالهم. ويتم تنفيذ المحاكمات الجنائية بشكل مغلق، مما يخلّ بالمسؤولية في نظام العدالة. ولا يتم السماح للشهود بالمشاركة في المحاكمات، وهو أمر مخالف للمعايير الدولية في المحاكمات العادلة. ويحوز المتهمون حقوقاً قليلة جداً بتوكيل محامٍ، ولا يتم السماح له بالدفاع عنهم.

حرية الإعلام والصحافة

تسيطر الحكومة السعودية على وسائل الإعلام. وتخضع الآراء المعارضة للرقابة، ويتم إيقاف منتقدي الحكومة أو الشخصيات الدينية العليا عن الكتابة لفترات طويلة. وفي بعض الحالات يتمّ إلقاء القبض على من يوجه الانتقاد للمؤسسة الدينية أو فكرها الذي يمثل ايديولوجية الدولة، أو يتم منعه من الكتابة، الأمر الذي يؤدي الى تداعيات تقيّد حرية الصحافة التي هي مقيدة في الأساس. فعلى سبيل المثال، نشر إبراهيم طالع الألمعي مقالاً بعنوان ((سلفي في مقام سيدي عبد الرحمن)) في صحيفة ((الوطن)) بتاريخ 13 مايو 2010 وصف فيه أتباع المدرسة السلفية بأنهم "يحملون ثقافة جرداء مسطّحة الفكر، لا تملك التوغل في الفكر، ولا اتساع التمذّهب" وأدى ذلك إلى إيقاف الألمعي عن الكتابة، وإقالة جمال الخاشقجي عن رئاسة تحرير الصحيفة، للمرة الثانية، وكانت الأولى في العام 2005 على خلفية تزايد ردود فعل المؤسسة الدينية الوهابية بعد نشره مقالاً بعنوان (الإنسان والوطن أهم من إبن تيمية) للكاتب خالد الغنامي في 27 مارس 2003، كما أوقف الدكتور عبدالله الطريقي عن الكتابة مدى الحياة بأمر من وزراة الإعلام.

وقد تعرّض مئات الكتّاب والصحافيين المحليين خلال السنوات الخمس الماضية من عهد الملك عبد الله لعقوبات تتراوح بين الإنذارات الشفوية، والتوقّف عن الكتابة، والمنع من السفر والتصريح لوسائل الإعلام.

وكان الكاتب السعودي داود الشريان قد أشار في مقالة نشرت في صحيفة ((الحياة)) السعودية في 24 مايو 2010 بأن حرية التعبير التي شهدتها الصحافة السعودية لم تصمد طويلاً "لغياب التراكم والتأصيل والحماية القانونية" على حد تعبيره.

وكانت منظمة مراسلون بلا حدود قد ذكرت في تقريرها الصادر في العام 2009 والذي يغطي العام 2008، بأن السعودية هي الأسوأ عربياً في حرية الصحافة، وقد احتلت المرتبة 161 من أصل 168 دولة شملها التقرير، بسبب اعتقالات الصحفيين والتضييق على الإنترنت. وقالت المنظمة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت أن "المناخ العام لحرية الصحافة لم يظهر أي تقدّم خاصة في ظل اعتقال المدونين والصحفيين وتشديد الرقابة على المواقع الإلكترونية والإنترنت". ووفق ملاحظات أبرز المراسلين الأجانب وهو مراسل وكالة "رويترز" أندرو هاموند فإن الصحافيين يواجهون فقدان وظائفهم بصورة دائمة أو لبضعة أشهر. وقال بان المشكلة الحقيقية تكمن "في تضييق الرقابة على الصحفيين السعوديين بصورة تجعلهم يملون عملهم أو يحسون بالتهميش مما ينعكس سلباً على تطور المهنة". وتم طرد هاموند من السعودية نهائياً بعد نشره تقريراً عن صحة ولي العهد سلطان.

يذكر أن الخاشقجي الذي عارض في العام 2009 تصنيف السعودية في مرتبة متدنية مشدّداً على أنه يشعر "بطمأنينة كبيرة الآن أكثر من أي وقت مضى على الرغم من أنه سبق وأن تمّت إقالتي من منصبي"، تعرّض هو نفسه لقرار الإقالة في مايو 2010 عقب نشر مقالة الألمعي سالفة الذكر.

وكانت منظمة مراسلون بلا حدود قد ذكرت في تقارير عدة أن هناك ثلاث قوى تقوم بالحد من حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية:"أولا، المسؤولون الحكوميون الذين يصرفون رؤساء التحرير ويمنعون الكتاب المنشقين عن العمل أو يدرجون أسماءهم على اللائحة السوداء، ويأمرون بإغفال المواضيع المثيرة للجدل، ويؤنّبون كاتبي الإفتتاحيات المستقلين على كتاباتهم بهدف درء الانتقاد غير المرغوب به وتهدئة الهيئات الدينية. ثانياً، إن

المؤسسة الدينية المحافظة في البلاد تعمل كما مجموعة ضغط فاعلة ضد محاولات تغطية القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية، وثالثاً، المحررون المنصاعون للدولة يعملون على إغفال القضايا المثيرة للجدل، ويذعنون للضغوطات الرسمية الهادفة الى التخفيف من تغطية هكذا قضايا، كما أنهم يسكتون الأصوات المنتقدة".

وأفاد تقرير للمنظمة في 5 يناير 2010 بأنه بالرغم من تأسيس ((هيئة الصحافيين السعوديين)) في العام 2003 إلا "أن كثيراً منهم فصلوا من أعمالهم بعد كتابتهم مقالات نظر إليها على أنها ناقدة للحكومة". وذكر التقرير بأنه في مارس 2007 شكّلت الحكومة هيئة حكومية خاصة لمراقبة الإنترنت بدعوى "حماية المجتمع السعودي" من "الإرهاب" و"الاحتيال" و"الإباحية"، و"التشهير" أو "انتهاك القيم الدينية". وذكر التقرير أن 400 ألف موقع على شبكة الإنترنت قد تم إغلاقه بصورة رسمية، وأن المدوّنين الذين يصرّحون بالنقد يتمّ اتهامهم مباشرة بقضايا أخلاقية. وفي هذا الإطار، تمّ إتخاذ خطوات في بداية 2008 لإخضاع مزوّدي وموزعي التجهيزات الكمبيوترية بحكم القانون لأي مخالفة لهذه الخطوات. وهذا يعني أن مدراء مقاهي الانترنت قد يتم اعتقالهم في حال إرسال أي مواد مخالفة للقيم الأخلاقية من مواقعهم.

وقد أصدر المفتي السعودي الحالي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ فتوى في 11 أيار (مايو) 2000 يوافق فيها على الإرهاب الالكتروني عن طريق تعقب وتدمير وإرسال الفيروسات للمواقع الالكترونية ومواقع البريد الكتروني التي تستخدم لأغراض "غير أخلاقية".

ولا يتم السماح للمحطات المرئية والمسموعة الخاصة بالعمل في المملكة العربية السعودية. وبدلاً من ذلك، يتم إنشاء الصحف بمرسوم ملكي، ولابد أن تمّ الموافقة على محرريها أو تعيينهم من قبل لجنة أمنية حكومية يرأسها وزير الداخلية. معظم الصحف المحلية تسيطر عليها العائلة المالكة إما بشكل مباشر أو غير مباشر. أما الصحف الأجنبية، في حال توفّرها، فتخضع لرقابة شديدة.

وبشكل عام، تخضع الصحف لسيطرة وكالة الأنباء التي تديرها الدولة فيما يتعلق بنشر الأخبار. إذا انتقدت صحيفة ما النظام السعودي، قد يواجه موظفوها خطر الاعتقال، وقد يتم إغلاق الصحيفة من قبل الحكومة مهما كان الإتهام بديهياً. فقد تلقى صحفيو قناة

(الرياضية) وهي قناة رسمية تهديدات مباشرة من الأمير سلطان بن فهد بن عبد العزيز، الرئيس العام لرعاية الشباب والرياضة، بعد أن انتقد المعلقون الرياضيون في المحطة فريق كرة القدم السعودي وإدارته، وذلك بعد أن خسر في مواجهة المنتخب العماني ضمن كأس الخليج في 17 يناير 2009. أمر الأمير المعلقين بأن "يحسنوا التصرف" لأنه لم يعد يستطيع "تحمل موقفهم". كما هدد الصحفيين قائلاً: "سنربيكم اذا ماتربيتوا".

وبالنسبة لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تحجب السلطات بشكل دوري المواقع "المشينة" التي يزورها العامة. وتمَّ إغلاق كل المواقع التي تديرها المعارضة أو ناقدون للحكومة في الداخل والخارج. وشمل الحجب مواقع حوارية تتبني أطروحات ليبرالية او سلفية على حد سواء.

إستثمرت الحكومة الكثير في البرمجيات بهدف مراقبة شبكة المعلومات الدولية بشكل كبير في المملكة، وساعدها في ذلك شركات أوروبية وأمريكية متخصصة وبموافقة ودعم حكومات تلك الشركات. لقد تم اعتقال عدد غير معروف من الأعضاء المشتركين في مواقع على الشبكة. وتم اعتقال علي الدويس وفاضل حمد الدويس، وصالح اليامي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2003، وحكم عليهم القاضي حمد عبد الله الدوسري، وهو من أتباع المدرسة السلفية الوهابية، في نجران بالسجن لمدة سنتين وجلدهم 750 جلدة. ومن بين الذين اعتقلوا لاشتراكهم في التدوين حسين محمد ظافر الأسمري، وعلي حسن الأسمري، وعبد الله التميمي، وجميعهم من مدينة شرورة، وحُكم على كل منهم بالسجن ثلاثة أشهر. ولايزال العديد من المدونين رهن الإعتقال، ومنهم المدون منير الجصاص، في سجن المباحث السعودية السيئة السمعة منذ 9 نوفمبر 2009 بدون تهمة، كما لم يتم له السماح بتوكيل محامٍ للدفاع عنه.

في هذه البيئة الإعلامية التي تخضع لسيطرة محكمة، يكون في حكم المستحيل على المعارضة أن تظهر للعيان. وبذلك لا تُسمع مطلقاً الآراء المختلفة عن التوجة الرسمي؛ وعندما يتم سماعها، يتم قمعها بلا هوادة. ويؤدي ذلك إلى نتائج سيئة، أهمها أنه لا يوجد مكان لأصحاب الرأي المختلف فكرياً وسياسياً للتعبير عن آرائهم. وبسبب عدم وجود قنوات

مرخّصة للتعبير عن الآراء المعارضة والمختلفة، اندفع العديد من معارضي الحكومة الى التطرف الديني والى العنف المسلح كما هو الحال مع تنظيم القاعدة.

فضلاً عن هذا، فإنه من المستحيل تقريباً على أفراد الشعب تقديم التماس لحكومتهم للانتصاف من المظالم مما يولّد وضعاً تستطيع فيه الحكومة السعودية غض النظر عن المشاكل الاقتصادية والسياسية في البلاد، كما جرى في سيول جدة والرياض والدمام في العام 2010، حيث اكتفت القيادة السياسية بتشكيل لجنة رسمية للتحقيق في كوارث السيول دون السماح لمنظمات أهلية بالقيام بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة.

يفتقر الشعب إلى حرية التعبير عن موقفه تجاه الكيفية التي يتم بها تداول السلطة، مما يضمن بقاء أسرة آل سعود في السلطة وقدرتها على تجاهل دعوات الإصلاح من المواطنين العاديين، حيث تمَّ إعتقال المطالبين بالإصلاح وإرغامهم على التوقيع على تعهّدات خطية بعدم استئناف نشاطهم الإصلاحي، رغم كونه سلمياً، كما تم سحب جوازات سفر كثيرين منهم لسنوات عديدة، وفصلهم من الوظائف.

وفي سياق متّصل، تمنع حكومة الملك عبد الله وجود صالات السينما والحفلات في البلاد بإسم الاسلام. وبسبب ذلك لا يوجد أي صالة سينما في السعودية، وهذا ما لا تفعله أية دولة أخرى في العالم. وكان رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق الشيخ صالح اللحيدان قد أصدر فتوى في سبتمبر 2008 خلال برنامج إذاعي ((نور على الدرب)) قال فيه أن "من يدعون إلى الفتن . في إشارة الى القنوات الفضائية الترفيهية . إذا قدر على منعه ولم يمتنع يحل قتله، لأن دعاة الفساد في الاعتقاد أو في العمل إذا لم يندفع شرهم بعقوبات دون القتل جاز قتلهم قضاءً". ووصف أصحاب القنوات بأنهم "مفسدون في الأرض"، وهو وصف غالباً ما جرى استعماله في بيانات وزارة الداخلية وهيئة كبار العلماء لجهة تسويغ أحكام الأعدام.

الإساءة للأطفال: زواج الصغار

تسمح الحكومة السعودية بممارسة استغلال الأطفال جنسياً من خلال إضفاء الصفة القانونية على الزواج بين أطفال ورضع من رجال بالغين. ويقدر باحثونا أن أكثر من 1100 حالة زواج من فتيات صغيرات من رجال بالغين تحدث كل عام. إن المحاكم السعودية

متمسّكة بهذا النوع من الزواج، وأجاز المفتي العام في المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ فتوى في 12 يناير 2009 في تصريح لصحيفة ((عكاظ)) المحلية صحة هذه الممارسات. وجاء ذلك التصريح بعد تناقل وسائل الإعلام أخباراً عن حالات زواج فتيات برجال قد يبلغون في بعض الأحيان عمر أجدادهن كما أيّدت محكمة في محافظة القصيم صحة زواج فتاة تبلغ من العمر ثماني سنوات من رجل يبلغ من العمر 55 سنة، وذلك بعد أن رفعت والدتها دعوى قضائية ضده. جاء في تقرير عن موقع ((سي إن إن)) باللغة العربية في 24 نيسان (إبريل) 2009: "رفض القاضي، الشيخ حبيب عبدالله حبيب، طلباً من والدة الفتاة، وقال محامي الأم أن الزواج قد تم ترتيبه من قبل والد الفتاة من أجل تسوية دين مع صديق مقرب له. طلب القاضي من زوج الفتاة التوقيع على تعهد بأنه لن يمارس الجنس معها حتى تصل إلى سن الرشد". وقامت محاكم بتزويج فتيات يبلغن من العمر خمس سنوات وست سنوات، حيث يتعرّضن لتشوّهات في الأعضاء التناسلية، ومخاطر صحية جديّة.

من جهة ثانية، يتم استغلال الأطفال الأفارقة و الآسيويين الذين لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات كفرسان في سباقات الإبل التي تنظمها العائلة المالكة بمن فيهم الملك عبد الله. وبدون أية معدات سلامة، يركب هؤلاء الأطفال الجمال المسرعة، وكثيرا ما يعانون إصابات خطيرة أو يموتون. قُتِل طفل أفريقي كان في التاسعة من العمر في مدينة تبوك في الأول من يناير من عام 2007، وذلك بعد أن سقط من جمل أثناء القيام بتدريب للانضمام إلى سباقات الإبل التي ينظمها الأمير فهد بن سلطان. ويتم في مهرجان الجنادرية الثقافي السنوي الذي يقيمه الملك عبدالله استغلال الأطفال في سباق الإبل، وهي ممارسة لا تزال مستمرة. وذكرت تقارير سابقة للخارجية الأميركية أن "بعضهم لا يتعدى الثالثة من العمر". وشاركت عدة دول غربية وبصفة رسمية ومنها فرنسا وروسيا وأمريكا في المهرجان رغم مسؤوليته عن انتهاكات فظيعة بحق الأطفال والنساء.

الإتجار بالبشر

وفقا لما ذكرته وزارة الخارجية الأمريكية، فإن حكومة المملكة العربية السعودية لا تستجيب لأبسط المعايير الإنسانية للقضاء على عمليات تجارة البشر، كما لا تبذل جهوداً

كبيرة للقضاء على هذا النوع من الإنتهاكات. وقد فشلت الحكومة السعودية في إنشاء قانون جنائي لمكافحة الإتجار بالبشر. وعلى الرغم من الأدلة الكثيرة على الممارسات، لم تسن تشريعات قضائية في مثل هذه الجرائم التي تمارس ضد الاجانب العاملين في الخدمة المنزلية. كما لم تنفّذ الحكومة القانون الذي ينص على اتخاذ إجراءات لمكافحة الإتجار بالبشر لأغراض الإستغلال الجنسي التجاري في السعودية، ولم تتخذ أية خطوات لتوفير الحماية لضحايا الاتجار بالجنس.

إن وضع حقوق الإنسان في السعودية سيئ للغاية، ويبدو أن هذا النمط سيستمر في المستقبل، لا سيما إذا ما استمر أعضاء في المجتمع الدولي مثل أوروبا والولايات المتحدة بمراقبتها بصمت تام أو تجاهل في أحيان كثيرة خصوصاً في السنوات الخمس الماضية.

انتهاك الحرية الدينية

لا توجد حرية دينية في المملكة العربية السعودية. ويتم منع غير المسلمين من ممارسة عقيدتهم أو حتى حيازة رموزها. كما تفرض الحكومة قيوداً شديدة على المواطنين، وخصوصا على أولئك الذين لا يتبعون المذهب الرسمي. أي شخص لا يتبع دين الدولة الرسمي في السعودية يعاني من مضايقات، ومن خطر السجن والتعذيب. عقوبة الإرتداد عن الإسلام هي الموت بموجب القانون السعودي. ويواجه الذين ولدوا بدين غير معترف به، بمن فيهم المسيحيون (المقيمون منهم والعابرون) واليهود والمسلمون غير الوهابيين مثل الشيعة والإسماعيلية أو حتى غيرهم من السنة والصوفية، معاملة قاسية من قبل النظام السعودي.

تمنع الحكومة السعودية ممارسة الطقوس الدينية للمسيحيين والبوذيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى من العمال الاجانب (الذين تقدر أعدادهم بالملايين) كالاحتفال بالأعياد الدينية والثقافية، والأعياد الوطنية والاجتماعية. إن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي لا توجد فيه كنيسة واحدة على الرغم من وجود الملايين من المسيحيين في البلاد. وهي أيضا البلد الوحيد في العالم الذي يمنع السكان من الاحتفالات بمولد السيد المسيح ورأس السنة الجديدة، وكذلك الإحتفال بالمولد النبوي، بالإضافة إلى منعها للعطلات الوطنية والثقافية للأجانب. والأمر المثير للإهتمام هو أن المملكة العربية

السعودية تستفيد بصورة كاملة من الحقوق والحريات الدينية في جميع أنحاء العالم، وقد موّلت المساجد في مدن كبرى في العالم، مثل واشنطن ولندن وباريس وبرلين ودبلن وفيينا وغيرها، وذلك من أجل نشر أيديولوجيتها الدينية. ويتمتّع الأئمة الذين تدعمهم الحكومة بحرية قيادة هذه المساجد، حتى أنهم نشروا الكراهية الدينية عن طريق المدارس السعودية خارج المملكة.

تحكم المملكة العربية السعودية قبضتها على رجال الدين في البلاد، ومن الصعب جداً الدخول إلى إذاعات السعودية المرئية والمسموعة، كما أن وسائل الإعلام المحلية مقتصرة على رجال الدين الوهابيين الممولين من قبل الحكومة أو من قبل العائلة المالكة. ولا توظف الحكومة رجال الدين الشيعة والإسماعيلية والصوفية في مؤسساتها الدينية، ولا تسمح لهم بالظهور على التلفزيون أو الإذاعة. وتمنع الحكومة السعودية الشيعة من إنشاء مساجد لهم في الرياض او حتى في المدن في مناطقهم كالدمام والخبر رغم وجودهم الكثيف فيها.

الشيعة

تتميّز المملكة العربية السعودية بكونها أبرز الحكومات الطائفية المناهضة للمسلمين الشيعة في العالم. ويشكّل الشيعة في المملكة العربية السعودية، نحو 15 بالمئة من إجمالي السكان المحليين (أي نحو مليوني نسمة)، ويقيم غالبيتهم في المنطقة الشرقية من البلاد، ويتعرضون بشدة للتميز الطائفي والعنصري، حيث تعتبرهم المؤسسات الدينية التابعة للحكومة زنادقة. وهم مجردون تماما من السلطة فى البلاد. ولا يسمح لهم بلعب أي دور سياسي أو اجتماعي أو ديني في البلاد، أو حتى الخدمة في الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى. تمنع الحكومة نشر كتب الشيعة وثقافتهم وفنونهم. ولا يتم الاعتراف بشهادة الشيعة في المحاكم السعودية. ولا يسمح للشيعة في المملكة العربية السعودية بشغل أي منصب حكومي مهم حيث لا يوجد وزراء أو دبلوماسيون أو ضباط شرطة أو قادة جيش أو طيارين في السلاح الجوي أو أساتذة دين أو رؤساء هيئات حكومية أو قضاة أو أئمة رسميين أو مستشارين ملكيين أو رؤساء شركات عامة أو أي مناصب حكومية رفيعة من الشيعة.

الإسماعيلية الفاطمية

الفاطميون الشيعة (الاسماعيلية) يقطنون منطقة نجران في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة ويشكلون أكثرية فيها منذ ما يزيد على 12 قرناً، ويقدر عددهم بحوالي مليون نسمة (نحو 6-8% من مجمل السكان)، يتعرضون لمعاملة صارمة وطائفية من قبل الحكومة السعودية. أكثر من 3000 من أفرادهم أجبروا على الرحيل من ديارهم الى مدن أخرى في انحاء البلاد. وفي سبتمبر 2008، أصدرت منظمة ((هيومان رايتس ووتش)) في نيويورك تقريراً شاملاً حول وضع المجتمعات الاسماعيلية في نجران وباقي مناطق البلاد والتهديد ضد بقائهم. عشرات من السجناء الدينيين من الفاطميين لا يزالون في السجون، من بينهم هادي سعيد المطيف الذي اعتقل في عام 1993 وحكم عليه بالإعدام ومازال بسجن مباحث عسير، ويواجه أوضاعاً صحية وإنسانية بالغة الصعوبة.

يقبع هادي سعيد آل مطيف، في السجن منذ حوالي 17 عاماً بسبب معتقداته الدينية. وكان هادي يبلغ من العمر 18 عاماً عندما تم إلقاء القبض عليه في العام 1993 بعد القائه تعليقاً أثناء الصلاة في مسجد لأنه عضو في طائفة الشيعة الإسماعيلية، وحكم عليه بالإعدام. ولم يُمنح ((هادي سعيد)) أي تمثيل قانوني، وكان الحكم عليه تحيّزاً فاضحاً وتمييزاً كريهاً فيما يتعلق بالأقليات الدينية.

بعد ما يقرب من 17 عاماً في السجن والحبس الإنفرادي وضعف التواصل مع أفراد أسرته، إحتاج هادي إلى رعاية طبية عاجلة، وتم نقله الى المستشفى عدة مرات بعد أن أضرب عن الطعام في العام 2008 في محاولة للفت الإنتباه إلى محنته. فقد كانت قضيته بؤرة التركيز، فهو ينتظر الإعدام منذ 17 عاماً. وبسبب جهود منظمات حقوق الإنسان من بينها "هيومن رايتس ووتش" والعفو الدولية ولجنة الحريات الدينية الأمريكية، لازال هادي حياً، ولكنه ينتظر في السجن تنفيذ حكم الإعدام بالسيف. وكانت لجنة الحريات الدينية الأميركية قد أصدرت بياناً عاجلاً في نيسان (إبريل) 2010 انتقدت فيه الحكومة السعودية بعد وعودها بالإفراج عن هادي المطيف، ولكنها لم تلتزم بوعودها للمسؤولين الأميركيين.

وعمد السفير الأمريكي السابق في الرياض فورد فريكر الى منع لجنة من الكونجرس الأمريكي من زيارة مدينة نجران الجنوبية، معقل الإسماعيليين الفاطميين، لتجنب إحراج

الحليف السعودي. وكانت اللجنة في زيارة الى السعودية للاطلاع عن واقع الحريات الدينية في البلاد.

تقوم الحكومة ببناء معظم المساجد في البلاد، وهناك ما يقرب من 50 ألف مسجد ومصلى في أرجاء المملكة، ولكن حتى تلك التي بنيت وفق خصوصية معينة يجب أن تخضع لرقابة الحكومة. فمن غير الممكن بالنسبة للشيعة والمسلمين الذين ليسوا من الوهابيين بناء مساجدهم الخاصة. وعلى سبيل المثال، رفضت السلطات السعودية إصدار رخص ضرورية للمساجد أو بقطع التيار الكهربائي على المساجد التي ترفضها. فهناك القليل من مساجد الشيعة في البلاد. فأول مسجد يحصل على رخصة من الحكومة لبنائه كان في عام 2001. واغلقت وزارة الداخلية السعودية وبأوامر مباشرة من وزير الداخلية السعودية نايف بن عبد العزيز عشرات المساجد الشيعية والفاطمية في مدن متعددة في المنطقة الشرقية بحجج أمنية. وأكّد ذلك وزير الداخلية نفسه عند مراجعة قيادات فاطمية لمكتبه حول المساجد.

المسلمون الصوفيون

المجتمع الآخر الذي يواجه تمييزاً دينياً وعنصرياً في المملكة العربية السعودية هم أتباع الإسلام الصوفي، وغالباً ما يوصفون بالمبتدعة من قبل السلطات السعودية. فالمسلمون الوهابيون غالباً ما يلحقون الأذى وبشكل روتيني بالصوفيين، كما قامت الحكومة بتدمير أضرحتهم ولاتزال تمنع الكتابات الصوفية من الطباعة أو حيازتها. وتحظر الحكومة السعودية الاحتفالات الدينية التي ينظّمها الصوفيون في بلاد الحجاز، بما في ذلك الإحتفال بالمولد النبوي، فيما يلجأ علماء المدرسة الصوفية إلى طباعة كتبهم في مصر أو الهند أو لبنان. كما تحظر الحكومة المدارس الصوفية، أو إلقاء الدروس في المساجد العامة، فيما قامت بتمكين الشيوخ الوهابيين من السيطرة على المساجد الكبرى في بلاد الحجاز بما فيها الحرمين المكي والنبوي، حيث يحتكر أتباع المذهب الرسمي إمامة الصلاة، وإلقاء الدروس الدينية العامة.

التكفير والردة

تقود السعودية العالم في عدد حالات مقاضاة الناس على تهم التكفير والردة. فالضحايا في العادة من المسلمين الشيعة والسنة من غير الوهابية، أو العلمانيين السعوديين والليبراليين. فالنظام القضائي تحت سيطرة المؤسسة الدينية الوهابية والتي تنظر إلى المدارس الدينية الأخرى والاعتقادات الأخرى على أنها هرطقات وفرق ضالّة. ويتم إدانة المتّهمين في المحاكم السعودية بسهولة، وفي بعض الحالات بدون وجود أي دليل على الإطلاق. كما أن معظم حالات الردة تكون بتوجيه إتّهامات من الشرطة الدينية أو بعض الأشخاص المنتمين للمذهب الوهابي، والتي نادراً ما يتم التحقّق من تلك الإتهامات بشكل مستقل. ومن بين ضحايا المسلمين الشيعة صادق مال الله الذي أعدم في 1992 ومحسن التركي الذي سجن في 2007 وهادي المطيف الذي ينتظر الإعدام منذ 1993 وعلي المسعد الذي أمضى نحو عامين في السجن ومحمد الوائل الذي أمضى نحو ثلاث سنوات في السجن، والذي ألغي حكم الإعدام بشأنه من قبل الملك فهد. وتم الإفراج عن شخصين يحملان الجنسية التركية بعدما حكم عليهما بالإعدام في السعودية، بعد أن تدخل الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لدى الملك السعودي.

الاضطهاد الديني المتصل بالإرهاب

ساهمت السياسات الدينية للحكومة السعودية في زيادة التطرف والجماعات الإرهابية في العالم، من بينها القاعدة وغيرها من الجماعات. فالسعوديون هم في طليعة المساهمين في تقديم الأموال والدعم للجماعات الإرهابية الدولية ويشكّلون العدد الأكبر من الذين يقومون بالتفجيرات والعمليات الانتحارية في العالم والتي غالباً ما تقع إما بدعم مباشر أو بالموافقة الضمنية من السلطات السعودية. وغالباً ما يصدر المسؤولون الدينيون السعوديون البارزون فتاوى تؤيّد العنف والكراهية تجاه أتباع الديانات الأخرى. وفي تموز (يوليو) 2007 أصبح من المعروف أن السعوديين قد شكلوا الأغلبية من المقاتلين الأجانب في العراق وقاموا بإدارة معظم التفجيرات الانتحارية. ولم تتخذ الحكومة السعودية بتدابير فعلية سوى في وقت متأخر وعلى نطاق محدود لوقف تدفق السعوديين إلى العراق. كما وافق رجال دين بارزون تم تعيينهم من الملك عبد الله مباشرة مثل الشيخ "صالح اللحيدان" رئيس مجلس القضاء الأعلى

السعودي على ترحيل الرجال وتحويل الأموال لزعيم القاعدة السابق في العراق الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي من السعودية.

وفي نيسان (إبريل) 2005 قدم معهد "شؤون الخليج" إلى شبكة "ان بي سي" شريطاً عن تعليمات اللحيدان للسعوديين بإرسال المال والرجال إلى العراق لغرض مساعدة الزرقاوي. وقد أكدت "ان بي سي" مصداقية الشريط عن طريق اتصالها باللحيدان. ومع ذلك، بقي اللحيدان في منصبه حتى فبراير 2009، قبل أن يتم عزله ضمن قرار تعيينات صادر عن الملك عبد الله. بقي اللحيدان مقرّباً من العائلة المالكة، بسبب مواقفه المؤيّدة لسياسات الجناح السديري.

وكان قائد عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قد أعلن في مؤتمر صحفي ببغداد في 17 مايو 2010 عن اعتقال عبد الله عزام القحطاني الملقب بـ ((سنان السعودي)) وهو ملازم سابق في الجيش السعودي، وتخرّج من الكلية الإدارية والتخطيط وكلية الملك فهد الأمنية عام 2004، وقد تمّ إلقاء القبض عليه من قبل القوات الأميركية عام 2007، وكان يحمل إسماً مزوّراً هو حمدان فزع الشمري، ثم أطلق سراحه في مارس 2009 ليتولى منصب المسؤول الأمني في تنظيم ((القاعدة)) فيما يسمى بدولة العراق الإسلامية، ونفّذ العديد من العمليات، كما كان يخطط بالتنسيق مع والي بغداد في دولة العراق الإسلامية مناف الراوي. وقد أفاد المتحدّث الأمني بوزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي لصحيفة (الوطن) السعودية في 18 مايو 2010 بأن "المعلومات المتوفرة لدى وزارة الداخلية السعودية تشير إلى مغادرة مواطن سعودي يحمل إسماً مقارباً الى خارج المملكة في إجازة عرضية في شوال 1425هـ الموافق نوفمبر 2004 ولم تسجل له عودة للمملكة حتى تاريخه".

وكانت صحيفة ((لوس أنجلس تايمز)) قد ذكرت في مقال للصحفي نيد باركر في 17 يوليو 2007 أن العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب والإنتحاريين يأتون من السعودية، بحسب تصريح لمسؤول عسكري أميركي رفيع وعدد من البرلمانيين العراقيين. وقالت الصحيفة أن 50% من المقاتلين السعوديين قدموا إلى العراق بغرض تفجير أنفسهم. واستعرض المقال دور المخابرات السعودية في دعم الأفغان والعرب في افغانستان ضد السوفيات في الثمانينات من القرن الماضي، وزرعهم لأسامة بن لادن الذي أصبح قائداً لتنظيم القاعدة وقام بالتخطيطات

لهجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن. ونقل عضو البرلمان العراقي سامي العسكري، وهو مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي بأن "السعودية لديها مصادر إستخباراتية قوية، ولذا من الصعب القبول بأنهم لا يعلمون شيئاً عما يجري"، وأضاف "أن أئمة المساجد السعودية يدعون الى الجهاد ضد شيعة العراق، وقامت الحكومة بتمويل مجموعات لإحداث الفوضى في مناطق الشيعة جنوب العراق..". وكان نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني قد طالب الحكومة السعودية في مايو 2007 بعدم السماح للمقاتلين باجتياز الحدود، ولكن لم تظهر نتيجة فورية لذلك.

وكان ما يعرف بـ ((سجلات سنجار)) في إشارة الى الوثائق التي تم العثور عليها من قبل القوات الأميركية في نقطة سنجار على الحدود العراقية السورية، قد كشفت عن أنه في الفترة ما بين آب (أغسطس) 2006 ـ آب (أغسطس) 2007، أن غالبية المقاتلين الأجانب هم من السعوديين، وأن من بين 94 انتحارياً دخلوا العراق، كان هناك 44 سعودياً، فيما تقاسمت جنسيات خليجية وعربية أوروبية وأفريقية بقية الانتحاريين. كما بلغ عدد المقاتلين السعوديين في سجلات سنجار 237 مقاتلاً سعودياً حدَد 62 في المئة منهم (147 مسلحاً) وظيفتهم، ومن بين الـ 147 خطط 47.6 في المئة أي 70 مسلّحاً أن يكونوا إنتحاريين. وهذا ما أكّده أيضاً مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي الذي قال أن السعوديين يشكلون نصف عدد الإنتحاريين في العراق، ويتفق ذلك مع التقديرات العسكرية الأميركية. ونقل عن مستشار أميركي في العراق غير مصرح له بالحديث علناً إن ((السعودية هي محرّك الجهاد)). وقد اعترف وزير الداخلية الأمير نايف في حديث أمام مجموعة من أئمة المساجد والدعاة بأن "السعوديين الذين يذهبون الى العراق يستخدمون لتفجير أنفسهم فقط".

الكتب المدرسية السعودية

ينشئ النظام التعليمي السعودي مؤسسة فكرية للعنف والجهاديين المستقبليين. فالكتب التي تمَّ إقرارها رسمياً في المدارس السعودية، بينها تلك التي في أوروبا وأمريكا، تحث على الكراهية تجاه الآخرين من المسلمين غير الوهابيين والمسيحيين واليهود وأتباع الديانات الأخرى. وقد أجري تحقيق في 2006 من قبل ((معهد شؤون الخليج)) ومركز الحرية الدينية في منظمة ((فريدوم هاوس)) أن الكتب هذه تشتمل على تعاليم دينية تدعو لاستعباد غير

المؤمنين، كما تحض على ازدراء الطوائف الأخرى، وتحث أتباع المذهب السلفي على عدم إظهار الإحترام لأتباع الديانات الأخرى، كونهم لا يستحقون الاحترام من المسلمين "الصالحين".

وتقوم الأكاديميات السعودية في برلين وبون وروما ومدريد وباريس وأنقرة من بين المؤسسات الأخرى بتدريس تلك الكتب للطلبة السعوديين والطلبة المحليين، وهي المحمّلة بالكراهية تجاه الآخرين بما يتناقض مع الأخلاق والمبادئ الإنسانية. وتتصادم كثير من هذه التعاليم مع القوانين المدنية والجنائية التي تتعلق بالعنصرية والخوف من الآخر والكراهية، بما قد يشجع على تطوير أيديولوجيا العنف، وولادة جيل جديد من الإرهابيين.

ويحتوي كتاب "التوحيد" للصف العاشر نقاشاً مطولاً يدين فيها التعاليم الإسلامية الأخرى التي تفسّر القرآن الكريم وفق مناهج مختلفة، ملمحاً للسنة الآخرين والشيعة والصوفية والذين يشكلون أغلبية المسلمين المقيمين في السعودية، وأيضاً في العالم بشكل أكبر. كما أشار إلى أتباع المذهب الماتريدي (وهم مسلمون سنة موجودون بشكل أساسي في الباكستان والهند) و يشكلون مئات الملايين من السنة في العالم بـ "المشركين" أو بالوثنيين.

خاتمة

قمنا باستعراض لحال المملكة العربية السعودية خلال الخمس سنوات الماضية من عهد الملك عبد الله، وكان حافلاً بتطوّرات دراماتيكية، في الغالب سلبية، على صعيد الحقوق والحريات في جوانب عدة، ثقافية وإجتماعية وإعلامية وسياسية.

وتلفت المعطيات الرقمية التي أوردها التقرير حول المشكلات التي تعاني منها المملكة سواء فيما يرتبط بأوضاع معيشية متردّية، أو انتهاكات متواصلة لحقوق دينية وثقافية، أو تراجع مؤشر الحريات الإعلامية والسياسية، الى أن البلاد مقبلة على تحوّلات جد خطيرة، قد تترك تأثيراتها المباشرة على صعيد الاستقرار السياسي الداخلي، وعلى العلاقة بين المجتمع والدولة، بل قد تصل الى تهديد وحدة المملكة.

إن ما تمّ عرضه في التقرير يستهدف بدرجة أساسية جلب إهتمام الرأي العام المحلي والحكومة وحتى الدول التي تقيم روابط إقتصادية واستراتيجية مع المملكة إلى ضرورة توفير

معالجات جوهرية لملفات عاجلة مثل الحقوق الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، وإرساء أسس نظام تشريعي يكفل الحريات الفردية والعامة، ويشكّل ضمانة راسخة أمام تعديات الدولة أو أي من مؤسساتها الأمنية والدينية.